

القصار لـ «الجمهورية»: نعد ورقة موحدة بمطالبنا



المصرف البعث فترجعا على مواجهة التحديات (خوف رباتا)

أيضا بن حيدر

كشف رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار أن كل هيئة من الهيئات الاقتصادية تعمل رامناً على إعداد ورقة عمل خاصة بها تتضمن تقييمها للوضع الحالي ورؤيتها المستقبلية والحلول الضرورية التي تفرجها للوهج الاقتصادي، على أن يتم جمع الأوراق وتقييمها في ورقة موحدة تمهيداً لإرسالها إلى الرئيس سلام، وعرضها في حديث إلى «الجمهورية» لأبرز ما استنضته الخطة الاستراتيجية.

• أما وقد تشكلت الحكومة، ما هي أبرز مطالب الهيئات الاقتصادية من هذا النوع؟
- لا بد من بداية من أجل التعاضد وأبرز عن تقديري الكبير لكل من فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ودولة الرئيس تمام سلام للجهود والعمل الذين قاموا ويقومون بهما لمصلحة لبنان، ما مكنتهما من تجاوز واختراق الضغوط والتحديات كافة في سبيل التوصل إلى التكتبية الكمية الجديدة التي تحظى برضى وتوافق كافة الفرقاء العاملين في البلد، ونحن نسعى دائماً إلى جانبها بأعيننا في كل خطوة نخطوها في مرحلة لبنان وسلسلة اقتصادنا القومي، وأوضح أن مطالب الهيئات الاقتصادية تنصب على دعوة الحكومة لإسكاف إمام العبادرة واتخاذ الإجراءات كافة التي تحمي الاقتصاد اللبناني وتخصه وتخفف من أعباء الخجلة الملتقاة على كاهل القطاع الخاص والمواطن على حد سواء، وذلك يستعنى استعادة الدولة لهيئتها، وإعطاء موضوع الأمن في المناطق اللبنانية كافة الأولوية المطلقة، وإعادة تفعيل دورة الحياة المؤسساتية في لبنان التي شابهها الجمود خلال الفترة الماضية والعمل على توفير شروط الحياة الاقتصادية السليمة ليعود الاقتصاد اللبناني مجدداً إلى مساره الطبيعي في تحقيق معدلات نمو عالية، وذلك إلى جانب العلاقات الأخرى الملمة التي يتصدرها تفاقم أعداد اللاجئين وأهمية تعزيز القدرة على التعامل مع تداعياتها.

«الحكومة تمسك زمام المبادرة وتحمي الاقتصاد وتحصنه»
وأنا لن استبق الأمور، لأننا سنقدم إلى الرئيس سلام رؤيتنا في وقت قريب، ودعا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة إحياء النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الميراث النسبية للاقتصاد اللبناني في مختلف القطاعات التقليدية والنشئة، إلى جانب تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالتزامن مع خطة متكاملة للأصراع تصهدف رفع كفاءة الخدمات العامة بالشكل المطلوب، وتعزيز إنتاجيتها والأخص منها قضية الكهرباء التي تحتل أولوية قصوى لجميع القطاعات، وكذلك للمواطنين.

أسس النهوض الاقتصادي إلى أن مدى تفهمون أن حكومة عمرها قهبر إلى هذا الحد تستطيع أن تقوم بالمهام المطلوبة منها؟ لا سيما على الصعيد الاقتصادي؟
- نحن نعتمد ذلك، وخصوصاً أن الغاية الأساسية أمام الحكومة اليوم هي إيجاد الاستحقاق الرئاسي المقبل، ولكن مقياس حكم المؤسسات هو القدرة على المبادرة وتأمين الاستثمارية المطلوبة لدورة الحياة

الطبيعية، ونظراً لأهمية القضية التي يرفعها القصار، وضع الأسس الضرورية للهيئات الاقتصادية وبنية تنظيمها. وأضاف الوزير السابق جيتسلا، من الذي يرفع من أن تصار إلى إقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية الحيوية التي تحتاجها والقاهرة منذ مدة طويلة في مجلس النواب، مثل قانون سلامة الغذاء وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وغيرها الكثير، خصوصاً وأن أي تقدم في هذا الاتجاه سيشكل إشارات إيجابية قوية، وستعكس حكماً على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري، كما ما الذي يمنع من أن تشجع الحكومة بوضع مبركات ترشيد الإنفاق العام وتعزز كفاءته ووضع سقف للدين العام انطلاقاً من ميزانية تقشفية إلى جانب المبادرة من دون تردد بتفدية مخطط الإصلاح الإداري الذي سبق أن أقر أساساً، فذلك الأمر همة جداً للحد من تدهور المالية العامة وتزايد الدين العام ووقف الهدر، وبالتالي، إبقاء التصنيف الائتماني للبنان ضمن المستويات المقبولة.

بيروت في المرتبة ٢٤ عالمياً في كلفة إشغال المكاتب

وضع المصارف ما هو تقييمكم لنتائج المصارف اللبنانية عام ٢٠١٣، وتوقعاتكم للعام ٢٠١٤ - وأصل القطاع المصرفي اللبناني أمامه القوى خلال عام ٢٠١٣، على رغم التحديات الجسيمة المتمثلة بتباطؤ النمو الاقتصادي من جهة، وبركان الحرب الدائرة في سوريا وتدابيرها التي منعت الأخيرة من دفع الأودائع (انخفضت بنحو ٧ في المئة، كما تمت التسليفات بنسبة ٩ في المئة، إلى جانب النمو الذي لخصته ميزانيات المصارف ما بين ٥ في المئة في إطار مخطط المصرف المركزي المراد من الملاءمة والتصحيح، وتلك مؤشرات قوية جداً قياساً بالظروف المحلية والمحيط، وحتى بالمقارنة مع أداء المصارف

الأخرى المبردة عن مثل هذه الظروف، كما حال المصارف الخليجية واليمنية، والأول، وبعد أن تشكلت الحكومة الجديدة، إنني متفائل كثيراً بأن تسجل المصارف اللبنانية خلال عام ٢٠١٤ المزيد من النمو والتقدم وتحقق أهداف الإنعاش التي عمدها هذا الحدث الذي طال انتظاره على الأسواق، وما نتفق أن يحدث أيضاً على الحركة الاقتصادية بإعدادها كافة.

• ما هي أبرز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في المرحلة المقبلة؟
إن تحقيق وتكريس الاستقرار الداخلي، والنأي ببلدان عن تبعات ما يجري من حوله هو التحدي الأهم في المرحلة المقبلة، ولكن كما برهن القطاع المصرفي اللبناني أنه كان مضطراً إلى حد كبير ضد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، والتي أسفرت عن انهيار العديد من المؤسسات المالية، وأكثرها شأناً في مختلف أرجاء العالم، لا يزال هذا القطاع يبحث عن حيازة هذا القطاع المصرفي التي يواجهها اقتصادنا اللبناني، بل إنه في الواقع لا يزال أيضاً في تعزيز ملامته وتحسينها، وهو استطلاع تطبيق مبادئ متجاوزاً النسب التي فرضها

ألماب الرئيس لهذه الصنعة المصرفية القوية فيعزده القصار إلى دعوة المصارف اللبنانية الطويلة في العمل في رياض سلامة الذي برهن عن حنكة عالية ومهارة فائقة في إدارة السياسة المصرفية والتدبير وفي الحرص على التزام المصارف اللبنانية بأعلى المعايير الدولية، ولذلك نتوقع أن يستمر العمل بالنموذج المصرفي المحافظ الذي أثبت نجاحه ونجح في مواجهة التحديات المصرفية، ما سيسمح على الاستثمار واستحداث فرص العمل الجديدة.

eva.abi@aljournouria.com @evabababadyr